اكدت وجود مخالفة دستورية في حساب العهد بالميزانية الجديدة

«الميزانيات»: لم نجد أي جدية لدى الحكومة في الالتزام بضبط سقف المصروفات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة الإطار العام لميزانية السنة المالية الجديدة 2018-2019.

وأضاف عبد الصمد في تصريح صحافي انه تبين للجنة انه رغم تأكيد اللجنة لوزارة المالية برغبتها السنوية بأن تخطرها عن ملامح ميزانية السنة المالية الجديدة للتباحث حولها قبل اعتمادها من مجلس الوزراء ونشرها في وسائل الإعلام إلا أن التعاون في هذا الجانب ما زال محدودا خاصة أن للجنة ملاحظات وتوصيات من الجيد أخذها في الاعتبار لدى إعداد الميزانية.

وتابع عبد الصمد انه في حين قدر العجز المتوقع في ميزانية السنة المالية الجديدة بـ 6.5 مليارات دينار ؛ حيث اثبتت تقديراتها على أساس 50 دولارا للبرميل وهو سعر تحفظي مقارنة مع السعر الفعلي لبيع برميل النفط الكويتي والذي تراوح أخيرا ما بين 60 – 65 دولارا ، لافتا إلى أن ذلك يعني أن العجز الحقيقي أثناء تنفيذ الميزانية الجديدة سيكون أقل مما هو متوقع لأن أسعار بيع النفط الفعلية باتت قريبة نسبيا من سعر التعادل في الميزانية المقدر بـ 71 دولارا، لكن العجز سيظل موجودا طالما كانت أسعار النفط أقل من نقطة التعادل.

وقال إن اللجنة تحفظت على ما بينته وزارة المالية من التزامها بالمحافظة على سقف الميزانية وتخفيضها، وأن ما تطرحه الوزارة لا يعكس الواقع، مشيراً إلى أن رصيد العهد بلغ في الحساب الختامي الأخير للسنة

ديوان المحاسبة أشار مرارا إلى عدم كفاية الدراسات الفنية والمالية التي تعد قبل عملية التقدير

المالية 2017/2016 (وهو ما يمثل صرفا فعليا يجب أن تتضمنه الميزانية) ما يجاوز الـ 5.8 مليارات دينار وهي إحدى السنوات المالية التي ادعت فيها وزارة المالية أنها حافظت على سقف المصروفات فيها.

وبين أن الحساب الختامي يكشف عن أن رصيد حساب العُهد زاد بنحو ملياري دينار عن السنة التي سبقتها ، ولو أضيف هذا المبلغ على المصروفات الفعلية البالغة 17.7 مليار دينار لتجاوز سقف الميزانية المعلن عند 18.9 مليار دينار.

وقال إنه لو اتفقت اللجنة مع تصريح وزير المالية بأنه ليس من العدالة تحميل مبلغ العُهد كاملا على سنة واحدة فإن اللجنة لم تلاحظ تحميل الميزانية الجديدة المعلن عنها أي مبلغ لمعالجة العُهد ولو جزئية، وهو الأمر الذي حتما سيرفع سقف الميزانية هذا في فرض عدم زيادة مبلغ العُهد في الميزانية الجديدة عن المبلغ القديم وهو أمر مشكوك فيه

اجتماع لجنة الميزانيات

رصيد العهد بلغ في الحساب الختامي الأخير للسنة المالية 2017/2016 ما يجاوز الـ 5.8 مليارات

لم نلاحظ تحميل الميزانية المعلن عنها أي مبلغ لمعالجة العُهد وهو الأمر الذي حتما سيرفع من سقفها

تقدم الحكومة بمشروعي قانون لفتح اعتماد بـ 103 ملايين دينار ينقض تعهدها بالحفاظ على سقف المصروفات

نتيجة لعدم التزام وزارة المالية بتعهداتها.

وأكد أن حساب العُهد يستخدم للصرف خارج أبواب الميزانية بمبررات حكومية لا تتوافق معها الجهات الرقابية إضافة إلى كونها مخالفة دستورية حيث لا يجوز تجاوز الحد

العجز الحقيقي سيكون أقل مما هو متوقع بفضل تحسن أسعار بيع النفط التي باتت قريبة من سعر التعادل

الأقصى لتقديرات المصروفات في الميزانية وأن كل مصروف غير وارد في الميزانية يجب أن يكون بقانون

وأشار إلى أنه رغم أن السنة المالية الحالية 2018/2017 قاربت على الانتهاء إلا أن الحكومة تقدمت بمشروعي قانون بطلب فتح اعتماد إضافي بلغ مجموعهما 103 ملايين دينار وهو ما ينقض تعهد الحكومة السابق أمام اللجنة بالحفاظ على مستوى سقف مصروفات الميزانية العامة للدولة لأنه في حال إقرارها فإن ذلك سيزيد من سقف مصروفات الميزانية المقدر عند 19.9 مليار دينار.

وأضاف أن اللجنة أرسلت كتابا رسميا لوزارة المالية تطلب فيه سحب مشاريع قوانين عدة بفتح اعتمادات إضافية بلغ مجموعها 665 مليون دينار للسبب ذاته.

وبين عبد الصمد أن اللجنة لم تجد أي جدية لدى الحكومة في الالتزام بتعهدها لضبط سقف مصروفات الميزانية ولا يوجد لديها رؤية واضحة في كيفية التعامل مع هذه الاعتمادات الإضافية سواء على ميزانية السنة المالية الحالية أو التي سبقتها أيضا لاسيما أن ديوان المحاسبة قد أشار مرارا إلى عدم كفاية الدراسات الفنية والمالية الملائمة والكافية قبل تقدير مصروفات الميزانية ما أفقدها أهميتها كأداة للضبط والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء.

ولفت عبد الصمد إلى أن مشروع الميزانية الجديد لم يُحط بكافة الالتزامات المالية ومنها نتائج فحص العجز الاكتواري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمقدر بنحو 9 مليارات دينار ولم تبين كيفية التعامل معه خاصة أن مؤسسة التأمينات تدرج هذه العجوزات كمطالبات مالية على الخزانة العامة للدولة وتأجيل سداده يقترن بمطالبات من المؤسسة بزيادة الفوائد عليه.

وقال إنه في حال تحققت وزارة المالية من مبلغ العجز الاكتواري الصحيح – كما طالبت به اللجنة مرارا – فإن تكلفته ما زالت مليارية على الخزانة العامة مع غموض في كيفية التعامل وهي أمور تقلق اللجنة من قدرة وزارة المالية على الحفاظ على سقف المصروفات المقترح لميزانية السنة المالية الجديدة.

وزاد : وذلك كله إذا ما تجاوزت اللجنة عن القوانين الخاصة كقانون التسلح لوزارة الدفاع البالغ تكلفته 3 مليارات دينار وهي أمور تزيد مصروفات الحكومة خارج نطاق الميزانية.

وقال إن اللجنة بصدد بحث هذه الأمور مع وزارة المالية عند إحالة مشروع الميزانية إليها

41 تقريراً للجان البرلمانية و10 للجان التحقيق وطلب رفع حصانة

«جلسة الثلاثاء» .. نفوق الأسماك واختفاء الحاويات على جدول الأعمال

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين ويستكمل مناقشة بنود جدول الأعمال المتضمن 15 بندا و78 فقرة، ويستهل المجلس جلسته بالتصديق على المضابط وبند الأسئلة و8 رسائل واردة على الجدول.

وينظر المجلس في 10 تقارير للجنة الشؤون الخارجية عن الاتفاقيات النمطية بين الكويت وعدد من مختلف دول العالم، و10 تقارير أخرى للجان التحقيق ومنها وفاة النائب السابق فلاح الصواغ ونزلاء السجون وتعاطي المخدرات ونفوق الأسماك واختفاء الحاويات واستقالة مجلس إدارة الكويتية.

وصدرج على جدول الأعمال 41 تقريرا للجان البرلمانية المختلفة منها تقرير (التشريعية) برفع الحصانة النيابية عن النائب أحمد الفضل، وعقد قروض عامة والعدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية والتأمين الصحة على الأجانب والرسوم والتكاليف، وفيما يلي التفاصيل:

- التصديق على المضابط
- الأوراق والرسائل الواردة
- الأسئلة

وتنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة.

طلبات رفع الحصانة

ينظر مجلس الأمة التقرير الثالث والثلاثين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن طلب رفع الحصانة النيابية عن العضو أحمد نبيل الفضل في القضية رقم (2017/27) جنح مرني ومسموع.

الإحالات

يتخذ المجلس قراراً في بند الإحالات حسبما هو وارد في الكشوف المرفقة.

طلبات المناقشة

يواصل المجلس النظر في:

أ- طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء في شأن مناقشة الإجراءات الحكومية الخاصة بتوفير المساكن للمواطنين، إضافة إلى خطتها الإسكانية في السنوات المقبلة، والوقوف على مشاريع البنية التحتية لكافة المشاريع الإسكانية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده

ب- طلب مناقشة مقدم من بعض

طلب لمناقشة الإجراءات الحكومية الخاصة بتوفير المساكن للمواطنين في السنوات المقبلة

الأعضاء في شأن مناقشة القضية الإسكانية وما يتعلق بها.

(في جلسة 2017/4/26م بدأ المجلس مناقشة الطلبين آنفي الذكر ولم ينته من قائمة المتحدثين).

تقارير اللجان

-التقرير الرابع للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية الفيرغيزية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

-التقرير الخامس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية ارمينيا بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجزائية.

-التقرير الحادي عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون في شأن الموافقة على ترتيبات التعاون بين حكومة دولة الكويت (وزارة الخارجية) وهيئة العمل الخارجي الأوروبية.

-التقرير الثالث عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت ومنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن إنشاء وولاية وتشغيل المركز الإقليمي الخاص بمنظمة حلف شمال الأطلسي في إطار مبادرة إسطنبول للتعاون والملحق المرفق بها.

-التقرير الرابع عشر للجنة الشؤون الخارجية خلال العطلة البرلمانية عن مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية، الصادر بالموافقة عليه القانون رقم 81 لسنة 1995م.

-التقرير الأول للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون بالموافقة على اتفاق باريس لتغير المناخ.التقرير الثاني للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وجمهورية الهند لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب.

-التقرير الثالث للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة بروناي دار السلام لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب.

-التقرير الرابع للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية دبي 2012-م.

-التقرير الخامس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية جنيف 2012-م.

-التقرير الرابع والعشرون للجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعددها (8).

-التقرير الأول للجنة شؤون المرأة والأسرة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين في « شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 2008م بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج ».

-التقرير الحادي عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع القانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية.

-التقرير السابع عشر للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن الاقتراحات بقوانين في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017 (وعددها ستة اقتراحات بقوانين).

طلبات المناقشة

ينظر مجلس الأمة في 8 طلبات مناقشة مدرجة على جدول الاعمال وهي كالتالي:

-طلبا مناقشة مقدمان من بعض الأعضاء في شأن قضية البطالة بالبلاد لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده، ففي جلسة 2017/3/14م قرر المجلس مناقشة الموضوع آنف الذكر بجلسة 2017/3/29م.

-طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن وثيقة الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

-طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء في شأن الإجراءات الحكومية الرسمية الكويتية حول خور عبد الله لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

-طلبا مناقشة مقدمان من بعض الأعضاء في شأن قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وقف المساعدات الاجتماعية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

-طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن ضوابط الإحالة للتقاعد بشكل عام والأسباب والدواعي والإجراءات التي تمت بشأن إحالة عدد 156 مدعياً عاما في إدارة التحقيقات إلى التقاعد لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

-طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن الإسراع في تطبيق وتنفيذ قانون العمالة المنزلية رقم (68) لسنة 2015 ومواعيد العمل الفعلية لهذا القانون.

طلبات التحقيق

-اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة بها، حيث إنه في جلسة 2017/4/25م قرر المجلس تأجيل نظر الاقتراح آنف الذكر إلى جلسة يوم الأربعاء بتاريخ 2017/4/26م بناء على طلب الحكومة - وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

-اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق حول ملابسات حريق البخت.

-اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة مؤقتة لدراسة أسباب الخلل في التركيبة السكانية والتحقيق في قضية تجارة الإقامات على أن تقدم تقريرها النهائي في جلسة خاصة بتاريخ 2017/3/30م.

تقارير اللجان عن طلبات التحقيق ينظر مجلس الأمة في 10 تقارير للجان البرلمانية عن طلبات التحقيق وهي كالتالي:

-التقرير الخامس للجنة حماية الأموال العامة (بصفتها لجنة تحقيق) بشأن حفظ الهيئة العامة لمكافحة الفساد البلاغات المقدمة إليها وأسباب الحفظ والشكوى المقدمة من رئيس الهيئة ضد أعضاء مجلس الأمناء، والشكوى المقدمة من أعضاء المجلس ضد رئيسه والخلافات القائمة داخل المجلس.

-التقرير السابع للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل (بصفتها لجنة تحقيق) عن الأسباب التي أدت إلى وفاة النائب السابق فلاح مطلق الصواغ برحمه الله.

-التقرير الأول للجنة حقوق الإنسان بشأن تكليف المجلس للجنة بالتحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين والإجراءات المتعلقة بوضع نزلاء

جلسة الثلاثاء تناقش العديد من المواضيع الهامة

أستيضاح سياسة الحكومة في شأن وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي

السجون.

-التقرير الأول للجنة دراسة الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع الكويتي بشأن تكليف اللجنة بالتحقيق في ظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات خصوصا بين الناشئة وداخل السجون والاقتراحين برغبة.

-التقرير الأول للجنة البيئة عن تكليف مجلس الأمة للجنة بالتحقيق في قضية نفوق الأسماك مع كل الجهات والأطراف ذات الصلة.

-التقرير السادس عشر للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشأن المخالفات المالية والإدارية الخاصة بوزارة الإعلام والجهات التابعة لها.

-التقرير السابع عشر للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشأن ما تضمنته الرسالة عن هيئة أسواق المال.

-تقرير لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات من ميناء الشويخ ومخالفات وملاحظات ديوان المحاسبة.

-تقرير لجنة التحقيق في أسباب استقالة رئيسة مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية.

-التقرير الأول للجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية طبقاً للمحاور الواردة في التكليف الصادر من مجلس الأمة.

تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين

-التقرير الأول للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع القانون بمساهمة دولة الكويت في رأسمال بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية.

-التقرير الرابع والثلاثون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية.

-التقرير الخامس للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. الاقتراحات بقوانين في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة والاقتراحات بقانون ذات الصلة (عدد الاقتراحات 11).

2. قرار مجلس الأمة بجلسته المعقودة بتاريخ 2017/1/31 بتكليف اللجنة بدراسة إعادة النظر في أسعار البنزين.

-التقرير الخامس عشر للجنة الشؤون الداخلية والدفاع والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية وعددها (4).

2. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981م بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وعددها (2).

3. الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية.

-التقرير السابع والستون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وعددها (5).

-التقرير التاسع والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2008م في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة وعددها (4).